

وعل قرار رئيس الجمهورية رقم ٥٦٣ لسنة ١٩٦٢ في شأن المؤسسات التي يشرف عليها وزير التموين ؛
وعل قرار رئيس الجمهورية رقم ١٠٢٥ لسنة ١٩٦٢ في شأن تحديد رؤوس أموال المؤسسات العامة ؛
وعلى قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٦٣ باصدار قانون المؤسسات العامة ؛
وعلى قرار وزير التموين رقم ٣٠ لسنة ١٩٦٣ بتشكيل لجنة تولى تقييم الأصول التي يتكون منها رأس مال المؤسسة المصرية التعاونية الاستهلاكية ؛

قرر :

مادة ١ - يحدد رأس مال المؤسسة المصرية التعاونية الاستهلاكية في ٣٠ يونيو سنة ١٩٦٣ بمبلغ ٣٥٠٠٠٠ جنية (ثلاثة ملايين وثلاثمائة ألف وخمسمائة جنيه) طبقا لما انتهت إليه لجنة التقييم المشكلة بموجب قرار وزير التموين المشار إليه .

مادة ٢ - ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية .

صدر برئاسة الجمهورية في ١٨ رجب سنة ١٣٨٤ (٢٢ نوفمبر ١٩٦٤)

جمال عبد الناصر

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

رقم ٣٤٨٢ لسنة ١٩٦٤

بخصيص نسبة من الأرباح للعاملين في مصنع الميدات الخضرية

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور .

وعل القانون رقم ٥٢٦ لسنة ١٩٥٥ بانتهاء مصنع الميدات الخضرية والقرارات العدلية له .

وعل القانون رقم ١١١ لسنة ١٩٦١ بتعديل القانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٥٤ المختص بالشركات المساهمة .

وعل القانون رقم ٩ لسنة ١٩٦٤ بخصيص نسبة من الأرباح للعاملين في المؤسسات العامة والجمعيات التعاونية والشركات والمنشآت الأخرى .

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

رقم ٣٤٨٠ لسنة ١٩٦٤

بتحديد رأس مال المؤسسة المصرية العامة للتأمين

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور .

وعل القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٦٣ باصدار قانون المؤسسات العامة .

وعل قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة رقم ١٨٩٩ لسنة ١٩٦١ بإنشاء المجلس الأعلى للمؤسسات العامة .

وعل القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٦١ بتأميم بعض الشركات والمنشآت .

وعل قرار رئيس الجمهورية رقم ١٠٢٥ لسنة ١٩٦٢ في شأن تحديد رؤوس أموال المؤسسات العامة .

وعل ما ارتراه مجلس الدولة .

قرر :

مادة ١ - حدد رأس مال المؤسسة المصرية العامة للتأمين في ٣٠ يونيو سنة ١٩٦٢ بمبلغ ٤٣٤٨٣٢٤ جنية (أربعة ملايين وثلاثمائة وخمسة وأربعين ألفا وثلاثمائة وأربعة وعشرين جنيها) .

مادة ٢ - ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية .

صدر برئاسة الجمهورية في ١٨ رجب سنة ١٣٨٤ (٢٢ نوفمبر ١٩٦٤)

جمال عبد الناصر

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

رقم ٣٤٨١ لسنة ١٩٦٤

بتحديد رأس مال المؤسسة المصرية التعاونية الاستهلاكية

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور .

وعل قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٣٤٧ لسنة ١٩٦٠ باقتسام المؤسسة المصرية التعاونية الاستهلاكية .